

تونس



# المركز الاقتصادي

الإنصاف والفاعليّة في  
النظام الجبائي التونسي

خريف 2024



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





# موجز تنفيذي

## يواجه الاقتصاد التونسي تحديات تتمثل في جفاف مستمر وطلب محدود وظروف تمويل صعبة، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

لم يكتسب الاقتصاد التونسي زخماً في النصف الأول من 2024، حيث حقق نمواً للناتج المحلي الخام بنسبة 0.6 بالمئة على أساس سنوي بعد عام 2023 الذي لم يشهد أي نمو. وبنهاية عام 2024، من المتوقع أن تكون تونس البلد الوحيد بين نظرائه في المنطقة الذي لا يزال إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من مستوى ما قبل الجائحة. وأدت الانتعاشة المحدودة في الفلاحة إلى جانب الخسائر في قطاعات النفط والغاز والنسيج والبناء إلى إعاقة نمو الاقتصاد في النصف الأول من عام 2024. استمر هطول الأمطار دون المعدل في الحد من نمو الفلاحة، التي استعادت ثلث الخسائر الكبيرة التي شهدتها خلال النصف الأول من عام 2023. هذا كما شهدت قطاعات رئيسية أخرى أيضاً تراجعاً في مردوديتها حيث تقلصت أرباح قطاع النسيج والملابس بسبب تراجع الطلب في سوق التصدير الرئيسية في تونس، وهي الاتحاد الأوروبي؛ وواصل إنتاج النفط والغاز انخفاضه المستمر منذ عقد من الزمن بسبب نقص الاستثمارات الجديدة، كما تأثر قطاع البناء بمحدودية الطلب المحلي وبظروف التمويل الخارجي الصعبة. وترجم ركود النمو إلى تراجع في مؤشرات سوق العمل خلال النصف الأول من العام، حيث نما معدل البطالة بشكل طفيف ليصل إلى 16 بالمئة في الثلاثي الثاني، وهي الزيادة السادسة على التوالي على أساس سنوي، وانخفض معدل مشاركة اليد العاملة قليلاً وهو الآن أقل بنقطة مئوية ونصف عن مستواه قبل كوفيد.

## يندرج التباطؤ الاقتصادي الحالي في سياق تراجع طويل الأمد في النمو، تفاقم بعد 2010.

رغمًا عن نمو الاقتصاد التونسي بوتيرة مماثلة للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع خلال السبعينيات والثمانينيات، إلا أنه بدأ في التراجع في التسعينيات، وهو اتجاه تعزز في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

وبشكل أكبر بعد 2010. ويتمشى هذا التباطؤ المزمن في النمو مع ما يسمى «فخ الدخل المتوسط»، أي اتجاه معدلات نمو البلدان إلى الانخفاض بمجرد وصولها إلى وضعية الدخل المتوسط. وقد ارتبط تراجع النمو الاقتصادي في تونس بانخفاض ملحوظ في معدلات الاستثمار والادخار، وخاصة بعد 2010. يؤدي انخفاض الاستثمارات عادةً إلى تقييد قدرة البلاد على جلب التكنولوجيا الحديثة من الخارج وتعميمها محلياً. ويعد ذلك عنصراً أساسياً للانتقال نحو مرتبة الدخل المتوسط المرتفع، وفقاً للشواهد الواردة في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 2024.

## أدى تحسن الأسعار العالمية إلى خفض عجز الحساب الجاري، مما خفف بعض الضغوط على التمويل الخارجي

واصل مستوى عجز الميزان التجاري في تونس تحسنه في 2024، حيث انخفض بنسبة 3.4 بالمئة خلال التسعة أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة من 2023 (7.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.8 بالمئة في 2023). وكان التحسن مدفوعاً مرة أخرى بالتغيرات الملائمة في الأسعار الدولية، حيث انخفض متوسط أسعار الواردات بنسبة 16 بالمئة على أساس سنوي فيما ارتفعت أسعار الصادرات بنسبة 4 بالمئة في النصف الأول من 2024. في المقابل، توسع عجز الطاقة أكثر على الرغم من الأسعار الأكثر ملاءمة مع استمرار انخفاض الإنتاج المحلي، مشكلاً 62.9 بالمئة من عجز تجارة السلع في أول 8 أشهر من 2024 (ارتفاعاً من 53.4 بالمئة في 2023). أدى تقلص العجز التجاري إلى جانب نمو صادرات السياحة (+7.0 بالمئة على أساس سنوي حتى نهاية سبتمبر) إلى خفض عجز الحساب الجاري. وقد عوّضت هذه العوامل زيادة نسبتها 9.2 بالمئة في مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي في النصف الأول من 2024، مما أدى إلى خفض عجز الحساب الجاري إلى 1.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، من 2.0 بالمئة في نفس الفترة من 2023. وعلى الرغم من أن الانخفاض في عجز الحساب الجاري يخفف الضغط على احتياجات التمويل الخارجية، فإن الأخيرة لا تزال مرتفعة، وذلك خاصة بسبب الأعباء المرتبطة بخدمة الدين السيادي.

## قد يشكل اعتماد تونس المتزايد على المصادر المحلية لسد فجوة التمويل الخارجي بعض التحديات على المدى المتوسط على استقرار العملة والأسعار

تستمر تونس في الاعتماد على التمويل السيادي لتغطية احتياجاتها التمويلية الخارجية حيث إن مصادر التمويل الأخرى إما غير متاحة حالياً (التمويل الخاص الدولي) أو تغطي حصة صغيرة من احتياجات التمويل الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات المحافظ الاستثمارية وحسابات رأس المال. ومع تقلص التمويل السيادي (في النصف الأول من 2024 غطى 6.7 في المائة من احتياجات التمويل الخارجي للميزانية لعام 2024، مقابل 32.5 في المائة في نفس الفترة من 2023)، لجأت الحكومة إلى المصادر المحلية لتغطية احتياجاتها الخارجية. وكان المصدر الرئيسي هو التمويل النقدي، عبر قانون تمت المصادقة عليه في فبراير 2024 يأذن للبنك المركزي التونسي تمويل الميزانية في حدود 7 مليار دينار تونسي (4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في 2024 بما في ذلك استخدام احتياطاته. في أكتوبر/تشرين الأول 2024، اقترح عدد من أعضاء مجلس النواب تعديل قانون البنك المركزي لتسهيل تمويله للميزانية. وعلى الرغم من استخدامها لسداد الديون، فقد أثبتت الاحتياطيات من العملة الأجنبية صمودها حتى الآن، مما ساعد على استقرار الدينار التونسي. ومع ذلك، فإن الاستمرار في استخدام التمويل النقدي للاحتياجات الخارجية يشكل تحديات على مستوى استقرار العملة والأسعار.

## الدور المتزايد للتمويل المحلي للدين العمومي يستدعي القلق بشأن مزاحمة تمويل القطاع الخاص

ارتفعت حصة الدين المحلي في إجمالي ديون الحكومة من 29.7% في 2019 إلى 51.7% ي أغسطس/آب 2024. ويستمر الاستخدام المستدام للتمويل المحلي لتمويل الدين العمومي في مزاحمة التمويل للقطاع الخاص والاقتصاد عامة. خلال الأشهر الـ 24 الماضية حتى مايو 2024، نما تمويل القطاع المصرفي للميزانية بمعدل سنوي بلغ 30%، مع انخفاض الائتمان لبقية الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 3.8%.

## استمر مستوى التضخم في التراجع، على الرغم من أنه يظل أعلى من متوسط ما قبل كوفيد، وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية، مما دفع الحكومة إلى رفع الحد الأدنى للأجور

استمر التضخم في التراجع منذ ذروته في فبراير 2023، حيث وصل إلى 6.7 في المائة في سبتمبر 2024، وهو أدنى مستوى منذ جانفي/يناير 2022. وجاء هذا الانخفاض على خلفية تراجع الأسعار العالمية والطلب المحلي المحدود. ومع انخفاض التضخم واستقرار سعر الفائدة للبنك المركزي (عند 8 في المائة)، كان سعر الفائدة الاسمي في ر أوت هو الأعلى خلال 3 سنوات. ومع ذلك، لا يزال تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى من متوسطه قبل كوفيد، حيث أدى الجفاف والضغط على الواردات إلى تقليل العرض في أسواق المواد الغذائية المحلية. ويمثل هذا تحدياً كبيراً خاصة للأسر ذات

الدخل المحدود، حيث يمثل الغذاء الحصة الأكبر نسبياً من نفقاتها. في محاولة لحماية القدرة الشرائية للعاملين من ذوي الدخل المحدود، رفعت الحكومة الأجر الأدنى المضمون بنسبة 7 في المائة، بما يتماشى مع التضخم في 2024. وهذه هي المرة الأولى منذ 2019 التي لا ينخفض فيها الأجر الأدنى المضمون في قيمته الحقيقية.

## تستمر الضغوط على الميزانية مع تأثير مستوى النمو على عائدات الضرائب

نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 10% في الأشهر الستة الأولى من 2024 مقارنة بنفس الفترة من 2023. وهي زيادة أقل من تها المتوقعة في ميزانية 2024 (16 في المائة). وقد أثر انخفاض نمو الضرائب غير المباشرة، وخاصة الأداء على القيمة المضافة (5 في المائة) والجمارك (4 في المائة)، على الأرباح بسبب تباطؤ النمو، على تطور الإيرادات الضريبية الإجمالية، والتي كانت أعلى من نفس الفترة من 2023 (7 في المائة)، وكذلك معدل التضخم. وقد سمح تراجع نمو كتلة الأجور في القطاع العام بتحقيق توازن الميزانية على أساس نقدي في النصف الأول من العام على الرغم من محدودية الأداء الضريبي. ولا يزال الرفع من النفقات الرأسمالية العامة من خلال إعادة توجيه النفقات الجارية ذات الإنتاجية المتدنية أمراً أساسياً لإنعاش النمو الاقتصادي.

## اعتباراً لتراجع حدة الجفاف، نتوقع انتعاشاً معتدلاً للنمو في 2024-25، لكن آفاق التطور الاقتصادي تظل غير واضحة

نتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1.2 في المائة في 2024، وهو أقل من توقعاتنا السابقة، حيث استمر الجفاف وظروف التمويل الخارجي الصعبة في التأثير على القطاعات الرئيسية في 2024، بما في ذلك الفلاحة والصناعات الغذائية والبناء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الطلب الخارجي إلى جانب تعثر تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية يحدان من آفاق النمو. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يشهد القطاع الفلاحي تطوراً في النصف الثاني من 2024. ومن المتوقع أن يزداد النمو بشكل معتدل إلى متوسط 2.3 في المائة في 2025-2026، على الرغم من أن التوقعات تتضمن احتمالات تراجع هامة، مرتبطة بظروف التمويل والطلب الخارجي، والجفاف. وفي حين أنه من المتوقع أن يستقر الوضع الكلي، سيظل وضع المالية العامة والمالية الخارجية لتونس هشاً في غياب التمويل الخارجي الكافي. وسيطلب تمويل العجز زيادة كبيرة في التمويل الخارجي في مواجهة السداد الكبير للديون في الأجل القريب.

## في حين تحقق تونس مستوى مرتفعاً نسبياً من عائدات الضرائب، فإن النظام الضريبي يمكن أن يكون أكثر إنصافاً وفعالية

على الرغم من عدم كفايتها لتغطية النفقات إلا أن تونس تجمع إيرادات ضريبية أكثر نسبياً من معظم نظرائها. وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية

بوتيرة أسرع من الاقتصاد في العقدين الماضيين، مدفوعة أساساً بنمو الضرائب على الدخل الشخصي. في الوقت نفسه، انخفضت ضريبة الدخل على الشركات كنسبة من إجمالي الإيرادات والنتائج المحلي الإجمالي بسبب تخفيضات في نسب الضريبة على الشركات. ومع ذلك، تشير التحليلات الجديدة للبنك الدولي في تونس إلى أن هذا الانخفاض قد لا يكون فعالاً في زيادة الاستثمار والتشغيل.

إن السياسة الضريبية في تونس أدت جزئياً إلى تحويل عبء الضرائب المباشرة من رأس المال إلى دخل العمل، وذلك بسبب خفض الضرائب على الشركات. ويزداد العبء الضريبي على دخل العمل ثقلاً بسبب الدور الضخم الذي تلعبه مساهمات الضمان الاجتماعي في النظام الضريبي في تونس. وفي حين أن ضريبة الدخل الشخصي تصاعدية، فإن العبء الضريبي على الدخل على الأجور مرتفع نسبياً حتى في مستويات الدخل المنخفضة بسبب هيكل مساهمات الضمان الاجتماعي والاقطاعات. وهذا يرفع تكلفة العمالة بالنسبة للمشغلين، ويحد من

حوافزهم للتوظيف (رسمياً على الأقل)، ويقلل من تصاعدية النظام الضريبي. وفي الوقت نفسه، تستفيد ضريبة دخل رأس المال من العديد من التنازلات والإعفاءات على مصادر مختلفة، مما يقلل من مساهمتها في عائدات الضرائب. ونتيجة لهذا النظام الضريبي، فإن معدل الضريبة الفعلي على العمل في تونس أعلى كثيراً من معدل الضريبة على رأس المال، والفارق هو الأعلى بين البلدان النامية وفقاً للبيانات الجديدة. وبما أن الأفراد الأكثر ثراءً يكسبون دخلاً متأثراً في المقام الأول من رأس المال، في حين يعتمد الأفراد الأقل ثراءً بشكل أكبر على دخل العمل، فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدل الضريبة الفعلية على العمل مقارنة برأس المال إلى زيادة عدم المساواة في الدخل.

ومن شأن إعادة التوازن بين الضريبة على دخل العمل والضريبة على دخل رأس المال، مع استخدام الضرائب غير المباشرة بشكل أكثر فعالية – بما في ذلك من خلال فرض ضريبة واسعة النطاق على الكربون – من شأنه أن يزيد من فاعلية وعدالة النظام الضريبي في تونس.





مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433